العدد 38

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مَجَلَّةٌ إِسْلَامِيَّةٌ - ثَقَافِيَّةٌ -جَامِعِيَّةٌ- مُحَكَّمَةٌ

تصدر سنويًا عن كلية الدعوة الإسلامية

العدد 38

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

1446 هـ 2024 م

BULLETIN
OF THE FACULTY
OF
THE ESLAMIC CALL
Vol. thirty eight
2024

- تأملات حول قانون الترابط في آيات الآفاق والأنفس والقرآن.
- طريقة الرسول ﷺ في تلاوة القرآن الكريم وتدبر آياته.
- السنة في اصطلاح مدرسة المدينة المنورة.
- الدعوة الإسلامية وآثارها في إصلاح المجتمع وتحقيق أمنه واستقراره.
- في مدلول مصطلح البلاغة وأهمية علومها وأهدافها.
- عرض كتاب التفسير الموضوعي للخالدي ونقد لمنهجه.

1446 هجرية الموافق 2024 ميلادية

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

الآثار المسندة عن الإمام مالك في علوم الحديث

في حُكمِ "رواية الحديث بالمعنى، وتقطيعه، واختصاره"

جمعا وتخريجا ودراسة

د. عبد المولى عبد السلام سالم
كلية الدعوة الإسلامية

ملخّص البحث:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا، **أما بعد:**

فإن من خصائص هذه الأمة المحمّدية سلسلة الإسناد التي درج عليها المحدّثون في مجالسهم وكتبهم، وذلك من أجل حفظ السنة النبوية وأقوال الصحابة ومن بعدهم، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

وقد دفعني إلى الكتابة في بحثي المسمى" الآثار المسندة عن الإمام مالك في حكم رواية الحديث بالمعنى وتقطيعه واختصاره" إلى ما رأيته من اختلاف في نسبة القول بجواز رواية الحديث بالمعنى وعدمه؛ حيث كان للإمام مالك قولان: قولٌ بالمنع في الحديث المرفوع، وقولٌ بالجواز في الآثار غير المرفوعة، وقول بالجواز مطلقا.

وذكرتُ الآثار المروية عنه في باب اختصار الحديث وتقطيعه، فكان هذا البحث فيصلا لمعرفة ما صحّ ومالم يصحّ عنه، وذلك بتخريجها تخريجا علميا في الهامش، مع ذكر ألفاظها ومتونها في أعلى البحث.

وعقّبتُ -بعد التحليل والشرح للآثار- بذكر من نسب إليه هذه الأقوال من العلماء في كتب المصطلح.

ثم ختمتُ بالخاتمة ، وفيها النتائج والتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

كلمات مفتاحية: (الإمام مالك، علوم الحديث، الرواية بالمعنى، اختصار الحديث، تقطيع الحديث، الآثار المسندة.

Research Summary:

Praise be to Allah

One of the characteristics of the nation is the chain of transmissions that the hadith (*Prophetic tradition*) scholars used in their books and in their narration lessons to preserve the sunnah of the prophet Mohamed and sayings of the his companions ' and those that came after them.

Had it not been for this chain of transmission people would narrate and say what they liked.

I decided to write this research named :"The chain of narrations on the authority of imam Malik regarding the ruling on narrating a Prophtic tradition by its meaning and not by the exact wording and the ruling on summarizing a tradition and dividing its words" after seeing the difference of opinion regarding the ruling of narrating a tradition by its meaning and not by its exact wording.

Imam Malik (r.a) has two opinions regarding this one : He prohibited it and the other opinion he made it absolutely permissible.

The narration narrated from him were mentioned in the section on abbreviating and dividing the hadith, so this research was the basis for knowing what was authentic and what was not by summarizing them in the margin while mentioning their words and texts at the top of the research.

I followed by mentioning the scholars to whom these sayings were attributed to in the books of terminology, then I concluded with a conclusion and recommendations then an index of references.

Keywords: (Imam Malik, hadith sciences, narration by meaning, abbreviation of hadith, fragmentation of hadith**)**

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد الأمين، وعلى أزواجه وآل بيته الطاهرين، وعلى صحابته الغر الميامين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإنه لما كان علمُ الحديثِ النبويِّ من أهم العلوم وأخطرها؛ لتعلقه بالأصل الثاني من أصول الدين وهي السنةُ النبويةُ، هيّأ الله تعالى لها حفاظًا جهابذةً، ونقادًا صيارفةً، حفظوا ألفاظها وفقهوا معانيها، فوضعوا لها أصولا وضوابطَ في غاية الدقةِ والبراعةِ، حتى صارت حصنًا حصينًا، وسدًّا منيعًا لم يستطع أحدٌ أن يخترقه.

قال إسحاق بن إبراهيم: "أخذ الرَّشيدُ زِنْدِيقًا[1] فأراد قتله، فقال: أين أنت من ألف حديثٍ وضعتُها؟ فقال له: أين أنت يا عدوّ الله من أبي إسحاق الفزاري وابن المبارك؛ ينخلانها حرفاً حرفاً "[2]؟

وقيل لابن المبارك[3]: "هذه الأحاديث المصنوعة؟! قال: تعيش لها الجهابذة، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [4].

وكان ظهور هذه الأصول لهذا العلم بعد عهد النبوّة، حينما وقعت الفتنة بمقتل عثمان رضي الله عنه، وظهرت فرقة الخوارج[5] وغيرها، وتساهل الناس في الرواية، فاستشعر علماؤنا خطورة الأمر، فانبروا لهم وشدّدوا في الرواية، فطلبوا الأسانيد، وفتشوا عن أحوال رواتها.

(1) الزَّنديق بالكسر، من الزَّندَقة، لفظ أعجمي معرّب، وأصله زنْدَهْ ؛ أي: يقول بدَوام بقاء الدهر، ومعناه: أنه مُلحِدٌ ودُهْرِيّ لا يؤمن بالآخرة ووحدانيّةِ الخالق، أَو: من يُبْطِنُ الكُفْرَ ، ويُظْهِرُ الإيمانَ. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب لابن المطرّز(369/1)، وتاج العروس للزبّيدي (418/25) (مادة:زندق).

(2) تهذيب التهذيب للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (152/1).

(3)فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (260/1).

(4) سورة الحجر، الآية رقم 9.

(5) كل من خرج عن الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان. الملل والنِّحَل للشهرستاني (113/1).

روى مسلم في مقدّمة صحيحه[1] عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثُهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

وممن كان له نصيب وافر حفظًا ودفاعًا، وأسهم في رسم قواعد هذا الفنّ وضوابطه هو الإمام مالك بن إنس، إمام دار الهجرة النبوية حيث نقلت عنه آثار كثيرة تنبئ عن دقة وتحرٍّ شديدين، لقبول الراوي والمروي، وهي آثار وأقاويل مبثوثة في كتب المصطلح، والتراجم، وغيرها، منها ما هو مُسنَد، ومنها ما ليس بمسند.

ولأهمية هذا الموضوع وإبراز جهود الإمام مالك في علوم الحديث رُمْتُ جمع الآثار المسندة عنه فقط، لدراستها، وتخريجها تخريجًا علميًّا؛ لِتَتَمَيَّزَ صحةً وضعفًا، بَيْدَ أني رأيت كثرة الآثار المسندة عنه، مما يتعذرّ أن تكون في بحث يسير، فلم أجد بدّا من حصرها في باب أو نوع واحد فكان في باب صفة رواية الحديث بالمعنى وما يتعلّق بها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

مسألة الرواية بالمعنى وما يحتفّ بها من المسائل التي اختلفت فيها وُجهات النظر، وتعددت فيها آراء العلماء قديما من لدن عهد الصحابة حتى استقر الرأي فيها على قول كاد أن يكون إجماعا، كما سيأتي في نهاية البحث.

وممن كان له رأي في هذه المسألة واهتمّ العلماء بنقل كلامه، لمعرفة رأيه ومذهبه، هو الإمام مالك؛ لتميّزه بمكانة عالية في الحديث ضبطا وفقها؛ ولأنه من أوائل من وضع لَبِناتِ هذا العلم، مع إظهار عبقريته وشخصيته، وإبراز مكانته، باعتماد العلماء لأقواله ونقلها مسندة عنه.

وتتضح الأهمية أيضًا بفائدة جمع مروياته المسندة عنه، في مكان واحد وترتيبها حسب الأنواع التي استقر عليها علماء المصطلح.

(1) رواه مسلم في صحيحه، المقدمة، باب: في أن الإسناد من الدين رقم 27 (11/1)

الدراسات السابقة:

كتب بعض الباحثين في معنى البحث إجمالا، ومخلوطا بآراء لعلماء آخرين، مجرّدا عن الأسانيد، فهي نسبة مجردة منقولة عن بعض المتأخرين، من غير نظر في صحتها أو ضعفها.

ومن تلكم المؤلفات "كتاب الإمام مالك وأثره في الحديث النبوي في علم الحديث" للدكتور مشعل الحدادي، فقد تكلّم عن جهود الإمام مالك في كثير من جوانب الحديث وما يتعلق به من جرح وتعديل، ومزج كتابه بأقوال علماء آخرين، موافقين ومخالفين للإمام مالك، ومن تلكم المباحث التي تطرّق إليها رواية الحديث بالمعنى، ولكنه اقتصر على أثرين فقط، وهما في المنع من الرواية بالمعنى[1].

وأغفل بعض الروايات المهمّة التي تدل على التفصيل والتفريق بين المرفوع وغيره، فالإمام يرى جوازه في الآثار الموقوفة وغيرها، وأما المرفوع فيرى المنع والتشدّد.

وأغفل أيضا الرواية المنقولة عن ابن بُكير في جواز الرواية بالمعنى مطلقا.

وأما الآثار المروية في تقطيع الحديث فلم يذكر منها شيئا، وإنما نسب إليه القول نقلا عن ابن الصلاح.

وكذلك ما كتبه الدكتور حمدي عبد العظيم في بحثه :رواية الحديث بالمعنى عند المحدّثين دراسة تأصيلية"[2]، فإنه ذكر الأقوال مجردة غير مسندة، ولم يستوعب الآثار المنقولة عن الإمام، وقد مزج بحثه بأقوال الصحابة وغيرهم في حكم الرواية بالمعنى.

ولم ينقل أثر ابن بكير عن مالك في جواز الرواية بالمعنى، وإنما اكتفى بتوجيه القرطبي.

وكذلك ما كتبه الدكتور عبد الرزاق خليفة الشايجي، و الدكتور السيد محمد السيد نوح حول: "مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى"[3]، وهو أجود الكتابات وأوسعها، لكنهما كغيرهما ممن سبق، لم يعتمدا النقل المسند عن الإمام مالك، مع التوسّع

(1) ينظر: الإمام مالك وأثره في علوم الحديث للدكتور مشعل الحدادي (ص 445).

(2) ينظر مجلة الدراسات العربية كلية العلوم- جامعة المنيا (ص1483).

(3) ينظر: مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ، للدكتور عبد الرزاق الشايجي، والدكتور السيد محمد نوح (ص54).

في بحثهما بجمع أقوال المتقدمين والمتأخرين ، ولم يخرجوا الآثار تخريجا علميا موسعا، ولم يحكما عليها، وإنما اكتفيا بالعزو فقط.

وكذلك لم يتطرّقا لمسألة تقطيع الحديث واختصاره، ولم يذكرا فيها شيئا.

وأما المنهج: فقد استعملتُ المنهج النقلي والاستقرائي والنقدي، وذلك بنقل الآثار المسندة عن الإمام مالك في موضوع البحث، واستقرائها من خلال المصادر العتيقة التي تروي الآثار بالأسانيد، ثم تخريجها تخريجا موسّعا مع النقد والحكم عليها، وبيان ما صح وما لم يصحّ، ثم استعملتُ المنهج الوصفي والتحليلي عقب الآثار المروية بمناقشتها وتحليلها.

وقد اقتصرت في جمع أقواله على ما كان مسندا من كتب علوم الحديث المتقدّمة، وبعض كتب التراجم، فقرأتها قراءة سرد وبحث، فما كان من قول الإمام مالك مسندا يتعلّق بالبحث دوّنتُه وخرّجتُه تخريجا علميا، وسأذكر المصادر التي اعتمدتها في النقل مرتبة بحسب وفيات مؤلفيها، وهي كالآتي:

1- الجرح والتعديل، للإمام الحافظ أبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرازي ت (327 هـ).
2- الْمُحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي، للحافظ أبي محمد الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ت (360هـ)
3- الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني ت (365 هـ).
4- معرفة علوم الحديث، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم ت (405هـ).
5- الكفاية في علمي أصول الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت (463هـ)
6- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت (463هـ).
7- جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري ت (463هـ).
8- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي أبي الفضل عياض بن

موسى اليحصبي السبتي ،ت (544هـ).

9- أدب الإملاء والاستملاء، للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني ت (562ه).

وقد قسمت البحث إلى مقدمة ، وخمسة مطالب وخاتمة، وثبت للمصادر والمراجع.

فأما المقدمة فذكرت فيها أهميةَ الموضوعِ وأسبابَ اختيارِه، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في البحث، والمصادر التي نقلتُ منها الآثارَ المسندةَ عن الإمام مالك.

وأما المطالب فهي كالآتي:

المطلب الأول- ترجمة الإمام مالك ترجمة مختصرة، وتحته سبعة فروع:

الفرع الأول: اسمه وكنيته ونسبه ونسبته.

الفرع الثاني: مولده.

الفرع الثالث: هيئته الخِلْقية.

الفرع الرابع: شيوخه.

الفرع الخامس: تلاميذه.

الفرع السادس: مؤلفاته.

الفرع السابع: مرضه ووفاته.

المطلب الثاني: مكانة الإمام مالك في العلم والحديث، وتحته فرعان:

الفرع الأول- مكانة الإمام مالك في العلم.

الفرع الثاني- منزلة الإمام مالك في الحديث، وبيانُ رُتبتِه فيه.

المطلب الثالث: الآثار المروية في الرواية باللفظ والمعنى ، وتحته فرعان:

الفرع الأول- الآثار المروية عن الإمام مالك في وجوب أداء اللفظ في حديث النبي عليه الصلاة والسلام ، وجواز الرواية بالمعنى في غيره إذا أصاب المعنى.

الفرع الثاني- المعنى الإجمالي والتحليلي للآثار المروية السابقة.

المطلب الرابع: الآثار المروية في أداء الحديث بالمعنى، وتحته فرعان:

الفرع الأول - باب جواز الرواية بالمعنى.

الفرع الثاني - المعنى الإجمالي والتحليلي للآثار المروية السابقة.

المطلب الخامس- الآثار المروية في اختصار الحديث والتقديم والتأخير، وتحته فرعان:

الفرع الأول- باب اختصار الحديث والتقديم والتأخير.

الفرع الثاني- المعنى الإجمالي والتحليلي للآثار.

ثم الخاتمة وفيها أهم نتائج البحث، والتوصيات، وأخيرًا ثبت المصادر والمراجع.

المطلب الأول- ترجمة مختصرة للإمام مالك بن أنس[1]

الفرع الأول- اسمه وكنيته ونسبه ونسبته:

هو شيخ الإسلام، ومفتي الأنام، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عَمرو بن الحارث بن غيمان بن خُثيل بن عَمرو بن الحارث، وهو ذو أصبح بن عوف بن مالك بن زيد بن شدّاد بن زرعة، وهو حِمير الأصغر، الحِميري ثم الأصبحي المدني، حليف بني تَيم من قريش، فهم حلفاء عثمان أخي طلحة بن عبيد الله أحدِ العشرة[2].

الفرع الثاني- مولده:

ولد في ذي المروة وهي قرية بوادي القُرَى بمكة، وقد اختلفوا في سنة ولادته، فقيل سنة 93هـ، - وقيل سنة 94هـ -، ولعل الأول أصح؛ قال الذهبي رحمه الله: "مولد مالك على الأصح في سنة ثلاث وتسعين، عام موتِ أنس خادم رسول الله ﷺ، ونشأ في صَون ورفاهية وتجمّل"[3].

الفرع الثالث- هيئته الخلقية:

قال أبو مصعب: "كان مالك من أحسن الناس وجها، وأجلاهم عينا، وأنقاهم بياضا، وأتمهم طولا، في جودة بدن"[4].

(1) مصادر ترجمته كثيرة جدًّا، ينظر مثلا: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (12/1) ، والتعديل والتجريح لأبي الوليد الباجي (763/2)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (104/1)، وتهذيب الكمال للحافظ المزّي(91/27)، وسير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (48/8).

(2) المصدر نفسه (48/8).

(3) المصدر نفسه (49/8).

(4) ترتيب المدارك (121/1)، وسير أعلام النبلاء (70/8)

ونقل غير واحد أنه: "كان طُوالا، جسيما، عظيم الهَامَةِ، أشقر، أبيض الرأس واللحية، عظيم اللحية، أصلع، وكان لا يُحفِي شاربه ، ويراه مُثلةً"، وقيل: "كان أزرق العين"، وكان يعتمّ ويلبس البياض، ويُكثر اختلافَ اللّبُوس[1].

الفرع الرابع- شيوخه:

طلبَ الإمامُ مالكٍ العلمَ في حداثته ، وهو ابن بضع عشرة سنة، فأخذ عن بعض فقهاء المدينة ومحدّثيها، ومن أبرزهم وأشهرهم نافع مولى ابن عمر ، وسعيد المقبري، وعامر بن عبد الله ابن الزبير، وابن المنكدر، والزهري، وعبد الله بن دينار، وخلق كثير.

وقد أحصى الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ شيوخه الذين روى عنهم في الموطأ، وذكر إلى جنب كلِّ واحد منهم عدد ما روى عنه الإمام مالك، ورتّبهم على حروف المعجم[2].

الفرع الخامس- تلاميذه:

أخذ عنه خلق كثير يزيدون على الألف، على تفاوت طبقاتهم حتى روى عنه أقرانه ومشايخه، فمن شيوخه الذين رووا عنه: عمّه أبو سُهيل، ويحي بن أبي كثير، والزهري، ويحي بن سعيد، ويزيد بن الهاد، وزيد بن أبي أُنيسة، وعمر بن محمد بن زيد، وغيرهم.

ومن أقرانه: معمر، وابن جريج، وأبو حنيفة، وعمرو بن الحارث، والأوزاعي، وشعبة، والثوري ...

وأما تلاميذه فعدد كثير لا يكادون يُحصوْنَ لكثرتهم، أخذوا عنه الفقه والحديث، قال الذهبي: "أفردتُ أسماء الرواة عنه في جزء كبير يُقارب عددهم ألفاً وأربع مائة، فلنذكر أعيانهم..."[3].

ومن أبرزهم وأشهرهم الإمام المشهور الليث بن سعد المصري -وهو من أقرانه-، والإمام المشهور محمد بن إدريس الشافعي المطلبي، ومحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، وعبد الله بن مسلمة القعنبي[4].

(1) ينظر : الطبقات الكبرى لا بن سعد (433/1)، و سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي (69/8).
(2) ينظر: سير أعلام النبلاء (49/8).
(3) يُنظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (52/8).
(4) ينظر: تهذيب الكمال (93/27).

الفرع السادس- مؤلفاته:

للإمام مؤلفات مشهورة متداولة، وبعضها مفقود، وهي مذكورة في بعض تراجمه، ومن أشهرها:

1- الموطأ[1].

2- رسالة في القدر والرد على القدرية كتبها إلى ابن وهب[2].

3- مؤلف في النجوم ومنازل القمر[3].

4- رسالة في الأقضية[4].

5- رسالة إلى أبي غسان محمد بن مُطرّف[5].

6- كتاب في التفسير لغريب القرآن[6].

7- رسالته إلى الليث بن سعد في إجماع أهل المدينة[7].

الفرع السابع- مرضه ووفاته:

قال إسماعيل بن أبي أُويس: "مرض مالك، فسألتُ بعض أهلنا عما قال عند الموت، قالوا: تشهّد، ثم قال: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ ﴾[8]، وتوفي صبيحة أربع عشرة من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة، فصلَّى عليه الأمير عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، وَلَد زينب بنت سليمان العباسية، ويُعرف بأمِّه[9]".

قال القاضي عياض: "الصحيح وفاته في ربيع الأول يوم الأحد لتمام اثنين وعشرين يوماً من مرضه"[10].

(1) وهو مشهور متداول بروايات عدّة.

(2) ترتيب المدارك (90/2) وسير أعلام النبلاء (88/8).

(3) ترتيب المدارك (91/2)، وسير أعلام النبلاء (88/8).

(4) المصدر نفسه (89/8).

(5) المصدر نفسه.

(6) ترتيب المدارك (93/2)، وسير أعلام النبلاء (89/8).

(7) ترتيب المدارك (94/2).

(8) سورة الروم، الآية رقم 4.

(9) سير أعلام النبلاء (130/8).

(10) ينظر ترتيب المدارك (146/2)، وسير أعلام النبلاء (130/8).

قال الذهبي: "تواترت وفاتُه في سنة تسع، فلا اعتبار لقول من غلِط وجعلها في سنة ثمان وسبعين، ولا اعتبار بقول حبيبٍ كاتبه، ومطرِّف فيما حُكِيَ عنه، فقالا: سنة ثمانين ومائة"[1].

المطلب الثاني-مكانة الإمام مالك في العلم والحديث.

الفرع الأول- مكانة الإمام مالك في العلم:

عاش الإمام مالك في زمن قريب من عهد النبوّة، وفي مهبط الوحي، مدينة رسول الله ﷺ ، فقد أخذ العلم عن جماعة من التابعين، من تلاميذ الصحابة **ن**، كنافع مولى ابن عمر، والزهري، والقاسم بن محمد وغيرهم، إضافة إلى انتمائه لأسرة علميّة من أعمام وإخوة، مما كان له أثر عظيم في بناء شخصيته العلمية.

ولنذكر بعض الآثار التي تجلّي مكانته في العلم، ومنزلته الرفيعة بين أقرانه وأهل زمانه، ومن جاء بعدهم ممن طالع كتبه، وعلم فضله:

1- قال الشافعي: "العِلمُ يدور على ثلاثة: مالك، والليث، وابن عيينة"[2].

2- وروي عن الأوزاعي أنه كان إذا ذكر مالكاً يقول: "عالم العلماء، وعالم أهل المدينة، ومفتي الحرمين"[3].

3- وعن بقيّة أنَّه قال: "ما بقي على وجه الأرض أعلم بسنّةٍ ماضية منك يا مالك"[4].

4- وقال أبو يوسف: "ما رأيت أعلمَ من أبي حنيفة، ومالك، وابن أبي ليلى"[5].

5- وذكر أحمد بن حنبل مالكاً فقدّمه على الأوزاعي، والثوري، والليث، وحماد، والحكم، في العلم، وقال: "هو إمام في الحديث، وفي الفقه[6]".

(1) سير أعلام النبلاء (131/8).
(2) ترتيب المدارك (76/1)، وسير أعلام النبلاء (94/8).
(3) ينظر: ترتيب المدارك (76/1)، وسير أعلام النبلاء (94/8).
(4) سير أعلام النبلاء (94/8).
(5)المصدر نفسه.
(6)المصدر نفسه.

6- وقال القطّان: "هو إمام يُقتدى به".[1]

7- وقال ابن معين: "مالكٌ من حُجج الله على خلقه[2]".

الفرع الثاني- منزلة الإمام مالك في الحديث، وبيان رتبته فيه:

أورد ابن أبي حاتم فصلا حافلا في منزلة الإمام مالك في الحديث والأثر[3]، وعقد لذلك بابا سماه: "**باب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار**" ومن جملة ما أورده:

عن عبد الرحمن بن مهدي قال: "ما أُقدّم على مالك في صحة الحديث أحدا".

قال الشافعي: "إذا جاء الأثر فمالك النجم".

وقال أيضا: "إذا جاء الحديث عن مالك فَشُدّ به يدك".

وقال يحي بن سعيد: "كان مالك إماما في الحديث".

وقال أيضا: "ما في القوم أصحّ حديثا من مالك".

وعن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: "قلت لأبي: أيما أثبت أصحاب الزهري ؟ قال: مالك أثبت في كل شيء".

وقال أيضا: "مالك بن أنس ثقة، إمام الحجاز، وهو أثبت اصحاب الزهري، وإذا خالفوا مالكا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث، وهو أنقى حديثا من الثوري والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر وابن أبي ذئب".

(1)سير أعلام النبلاء (94/8).

(2)المصدر نفسه.

(3) ينظر: الجرح والتعديل(13/1).

المطلب الثالث- الآثار المروية في الرواية باللفظ والمعنى:

الفرع الأول- الآثار المروية عن الإمام مالك في وجوب أداء اللفظ في حديث النبي عليه الصلاة والسلام ، وجواز الرواية بالمعنى في غيره إذا أصاب المعنى:

1- عن مَعْن بن عيسى قال: "كان مالك يَتَحَفّظُ من الباء، والتاء، والثاء في حديث رسول الله ﷺ[1]".

2- عن مَعْن بن عيسى قال: "كان مالك بن أنس يتقي في حديث رسول الله ﷺ ما بين التي والذي ونحوهما[2]".

3-عن عبد الله بن عبد الحكم قال: قال أشهب قيل له -يعني مالكا-: "أرأيت حديث النبي ﷺ يُزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ قال: "**أرجو أن يكون خفيفا**"[3].

4-عن عبد الله بن عبد الحكم عن مالك، أنه قال: "**ما كان من الحديث عن غير رسول الله ﷺ فـــلا بأس أن يؤتى به على المعنى، وما كان عن رســـول الله ﷺ فيـــؤتى**

(1) أخرجه أبو نعيم في: الحلية (318/6) والقاضي عياض في: الإلماع(ص179) من طريق جعفر بن محمد الفريابي، والخطيب في: الكفاية (404/1رقم544) واللفظ له، من طريق محمد بن إبراهيم البوشنجى كلاهما قالا: ثنا إسحاق بن موسى الأنصاري قال: سمعتُ مَعْنًا.. وإسناده صحيح رجاله ثقات حفّاظ. ولفظ أبي نعيم: "كان مالك بن أنس يتقي في حديث رسول الله ﷺ الباء، والتاء، ونحوهما".

(2) أخرجه الخطيب في: الكفاية (403/1رقم 543) قال: أخبرنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي قال: ثنا علي بن إسحاق المادرائي قال: ثنا أحمد بن محمد بن خالد قال حدثني عبد الرحمن بن يعقوب القلزمي عن معن بن عيسى قال... شيخ الخطيب ترجم له في تاريخه وقال عنه: "كان ثقةً أمينًا، وَلِيَ القضاء بالبصرة". تاريخ بغداد (451/12).

وعلي بن إسحاق المادرائي البختري ترجم له السمعاني، ووصفه بالإمامة والعلم فقال: "إمام أهل البصرة، ممن رحل وجمع". وقال أيضا: "صنّف المسند وجمع، وحدَّث ببلده وبمكة، المادرائي: بفتح الميم والدال المهملة بعد الالف، وبعدها الراء، هذه النسبة إلى مادرايا، وظني أنها من أعمال البصرة. الأنساب (294/1). (160/5).

وأما أحمد فلم أقف له على ترجمة.

وأما شيخه عبد الرحمن بن يعقوب بن إسحاق بن عبّاد العبدي القلزمي: أبو محمد البصرى، من أصحاب علي بن المديني، وشيخ أبي جعفر الطحاوي، ترجم له العيني، وذكر عنايته بالحديث، ومن روى عنه. ينظر: مغاني الأخبار(250/3).

(3) أخرجه ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله ((164/1)) والخطيب في: الكفاية (511/1رقم792) كلاهما من طريق مالك بن عبد الله التُّجِيبي، قال ثنا: عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال أشهب: قيل له -يعني مالكا- أرأيت...

وإسناده قوي.

اللفظ كما قال"[1].

(1) أخرجه ابن عدي في: الكامل (18/1) قال: حدثنا علي بن محمد بن الحداد الحلبي، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم أنبأنا أبي، عن مالك فذكره:...

شيخ ابن عدي لم أقف على حاله، وقد خولف في إسناده ومتنه خالفه سعيد بن عثمان: رواه ابن عبد البر في: جامع بيان العلم(164/1) من طريقه قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا أشهب، قال: سألت مالكًا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر، والمعنى واحد؟ قال: أما ما كان من قول النبي -ﷺ- فإني أكره ذلك، وأكره أن يزاد فيه، أو ينقص، وما كان منها من غير قول النبي -ﷺ- فلا أرى بذلك بأسًا. قلت: وحديث النبي -ﷺ- يزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ قال: "أرجو أن يكون هذا خفيفًا".

سعيد بن عثمان هو التُّجيبي الأعناقي، قال عنه الذهبي: "كان ورعاً زاهداً حافظاً، بصيراً بعلل الحديث ورجاله، لا علم له بالفقه. تاريخ الإسلام (159/23).

وأما شيخه محمد بن عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري المالكي، فثقة مشهور، روى له النسائي، وقال عنه ابن حجر: "ثقة ". تقريب التهذيب (ص488).

وأبوه عبد الله بن عبد الحكم صدوق فقيه مشهور من أصحاب مالك، روى عن القاسم وأشهب كثيرا من مسموعاتهم عن مالك قال عنه ابن حجر:. "صدوق، أنكر عليه بن معين شيئا". ينظر: تهذيب التهذيب(5 / 289) والكاشف(567/1) وتقريب التهذيب (ص310) .

ولعل هذا الأثر أخذه عن أشهب، فقد رواه عنه مفصّلا، وهو كثير الرواية عنه، وقد اتهمه ابن معين بالتدليس في قصة مشهورة عنه. ينظر: تهذيب التهذيب (289/5).

وكذلك فقد توبع محمد ابن عبد الحكم على روايته عن أشهب، تابعه أبوه عبد الله : رواها الخطيب في موضعين من الكفاية تامّةً ومختصرةً، (421/1رقم 578) و (511/1رقم792) قال: أخبرنا أبو بكر محمد بن المؤمل الأنباري، قال: أنا محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح الأبهري، قال: ثنا عبيد الله بن الحسن الصابوني، قال: ثنا مالك بن عبد الله بن سيف التجيبي بمصر، قال: ثنا عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال أشهب: "سألت مالكا عن الأحاديث يُقدَّم فيها ويُؤخَّر والمعنى واحد؟ فقال: أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فإني أكره ذلك، وأكره أن يُزاد فيها ويُنقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ فلا أرى بذلك بأساء إذا كان المعنى واحدا".

هكذا في الموضع الأول، وفي الموضع الثاني مقتصرا على قوله: "قال أشهب قيل له -يعني مالكا- أرأيت حديث النبي ﷺ يُزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ قال: "أرجو أن يكون خفيفا".

شيخ الخطيب ترجم له في تاريخه(312/3) ، وقال عنه: "كتبنا عنه، وكان سماعه صحيحا".

وشيخه الأبهري ثقة أيضا، قال عنه ابن أبي الفوارس: "كان ثقة أمينا مستورا، وانتهت إليه الرياسة في مذهب مالك". تاريخ بغداد (462/5).

والصابوني ذكره الصيداوي في: معجمه(ص276). ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، وقد توبع عند ابن عبد البر كما سبق.

ومالك بن عبد الله التجيبي من أهل مصر، أحد مشايخ أبي جعفر الطحاوى الذين روى عنهم، وكتب وحدّث، وروى عنه ابن أبي حاتم وقال: "كان صدوقا". الجرح والتعديل (214/8)، ومغاني الأخبار (9/5).

وأشهب هو ابن عبد العزيز بن داود القيسي، أبو عمرو المصري، يقال اسمه: مسكين، ثقة فقيه مشهور من أصحاب مالك. ينظر: تهذيب التهذيب (360/1) وتقريب التهذيب (ص113).

وللأثر طرق أخرى ستأتي ، وهي صحيحة الإسناد.

5- عن سعيد بن عُفَير قال: سألت مالك بن أنس عن الرجل يسمع الحديثَ فيأتي به على معناه؟ فقال: "**لا بأس به إلا حديث رسول الله ﷺ؛ فإني أحب أن يؤتى به على ألفاظه**"[1].

(1) أخرجه: الخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (34/2رقم 1102) فقال: أخبرني عبد العزيز بن علي، نا: عبد الله بن محمد الأسدي، نا: الحسن بن جعفر الزيات، نا: يحيى بن أيوب، قال: سمعت ابن عفير به فذكره...

شيخ الخطيب هو عبد العزيز بن علي، أبو القاسم الخياط، قال عنه الخطيب في تاريخه(468/10) :"كتبنا عنه، وكان صدوقا كثير الكتاب"، وشيخه عبد الله بن محمد الأسدي معروف بابن الأكفاني، جمع له قضاء بغداد، وكان كثير النفقة على أهل العلم، واختلفوا في أمره، قال عنه الخطيب: "سمعت عبد الواحد بن علي الأسدي ذكر ابن الأكفانى فقال: لم يكن في الحديث شيئا، لا هو ولا أبوه، وقد سمعت غير عبد الواحد يثنى عليه في الحديث ثناء حسنا، ويذكره ذكرا جميلا، فالله أعلم". تاريخ بغداد: (141/10) وينظر: ميزان الاعتدال (191/4)، ولسان الميزان(170/3).

وأما الحسن الزيات فلم أقف على حاله، ولكنه لم يتفرد، فقد تابعه متابعة تامة: إبراهيم بن عثمان: حدثني: يحيى بن أيوب، أخبرنا: سعيد بن عفير قال: سمعت مالك بن أنس يقول: "أما حديث رسول الله ﷺ فأحبُّ أن يؤتى به على ألفاظه"، أخرجه الجوهري: في مسند الموطأ (ص10) قال: حدثنا أبو إسحاق ابن شعبان قال حدثني إبراهيم بن عثمان به، ومن طريق ابن شعبان رواها القاضي في: الإلماع (ص179)، وإبراهيم بن عثمان هو ابن زياد المصيصي، روى عنه جماعة، ولم أر فيه جرحا ولا تعديلا وقد تويع، ويحيى بن أيوب هو العلاّف المصري، صدوق روى له النسائي. تقريب التهذيب(ص588)، ولإبراهيم متابعة قاصرة، وليحيى متابعتان تامتان: أخرجها الهروي في: ذم الكلام(123/4 رقم884) من طريق الحسن بن حبيب، حدثنا: إسحاق بن الحسن، حدثنا: سعيد بن كثير بن عفير: سألت مالك بن أنس عن الرجل يسمع الحديث فيأتي به على معناه، فقال: "لا بأس به إلا حديث رسول الله ﷺ؛ فإني أحب أن يأتي به على ألفاظه".

والمتابعة الثانية ليحيى وإسحاق بن الحسن هي متابعة للإمام المشهور: محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، نا: سعيد بن عُفَير قال: سألت مالك بن أنس عن الحديث يُحدَّث به على المعنى؟ فقال: "إذا كان حديث رسول الله فحدث به كما سمعته، وإذا كان حديث غيره وأصبت المعنى فلا بأس"، أخرجها الخطيب في الجامع (34/2 رقم1103) قال: أنا الحسن بن أبي طالب، نا: محمد بن بكران، نا: محمد بن مخلد، نا: محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي به، وإسناده صحيح رجاله كلهم ثقات، شيخ الخطيب هو أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال، إمام، حافظ، محدث، ثقة. ينظر: تاريخ بغداد (425/7)، وسير أعلام النبلاء(593/17).

ومحمد بن بكران هو أبو عبد الله البزار، ويعرف بابن الرازي، قال عنه البرقاني: "ثقة، ثقة". تاريخ بغداد (108/2)، وسعيد هو ابن كثير بن عُفَير- مصغرًا- يُنسب إلى جده، من رجال الشيخين، قال عنه أبو حاتم: "لم يكن بالثبت؛ كان يقرأ من كتب الناس، وهو صدوق". الجرح والتعديل (56/4)، وقال عنه ابن حجر: "صدوق عالم بالأنساب وغيرها، قال الحاكم: يقال: إن مصر لم تُخرج أجمَعَ للعلوم منه، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه. تقريب التهذيب(75/4)،وأخرجه الخطيب في: الكفاية (420/1برقم576) عن أبي حاتم الرازي من وجه آخر أيضًا فقال: أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز الهمذاني، قال: ثنا صالح بن أحمد الحافظ، قال: ثنا القاسم بن أبي صالح، قال: سمعت أبا حاتم -يعني الرازي- يقول: سمعت سعيد بن عُفير يقول: قال مالك بن أنس: "كل حديث للنبي ﷺ يؤدَّى على لفظه وعلى ما روى، وما كان عن غيره فلا بأس إذا أصاب المعنى".

وهذا إسناد قوي رجاله مُوثّقون، فشيخ الخطيب ترجم له في تاريخه (406/2)، وقال عنه: "كان صدوقا"، وصالح بن أحمد هو أبو الفضل الهمذاني، كان ثقة ثبتًا فَهِمًا. ينظر: تاريخ بغداد (331/9)، والقاسم بن أبي صالح هو أبو أحمد. قال عنه صالح بن أحمد: " كان صدوقًا متقنًا لحديثه، وكتبه صحاح بخطه، فلما وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه، فكان يقرأ من كتب الناس، وكُفّ بصره، وسماع المتقدمين عنه أصح". لسان الميزان (460/4).

والبقية ثقات وقد سبقوا.

6- عن عبد العزيز بن يحيى المديني مولى بنى هاشم قال: سمعت مالك بن أنس يقول: "**ما كان من حديث رسول الله ﷺ فلا تَعْدُ اللفظَ، وما كان عن غيره فأصبتَ المعنى فلا بأس**"[1].

7-عن مَعْنٍ قال: سألتُ مالكا عن معنى الحديث؟ فقال: "**أما حديثُ رسولِ الله ﷺ فَأَدِّهِ كما سَمِعْتَهُ، وأما غير ذلك فلا بأسَ بالمعنى**"[2].

الفرع الثاني- المعنى الإجمالي والتحليلي للآثار المروية السابقة:

يذهب الإمام مالك إلى وجوب التقيّد بألفاظ النبي ﷺ، ويتحرّز تحرزا دقيقا حتى في الألفاظ والحروف، ولا تجوز الرواية بالمعنى، وتجوز في غيره إذا أصاب المعنى.

---

(1) أخرجه الخطيب في: الكفاية(420/1 رقم 577) من طريق عمر بن مُدرك قال: ثنا عبد العزيز بن يحيى المديني مولى بنى هاشم، قال: سمعت مالك بن أنس....

وهذا إسناد موضوع، آفته عمر بن مُدرك؛ قال عنه ابن معين: "كذّاب". ميزان الاعتدال(223/3).

وفيه عبد العزيز بن يحيى المديني؛ فإنه يكذب، ويسرق الحديث، وحدَّث عن مالك وغيره بالبواطيل.

قال عنه البخارى : "ليس من أهل الحديث؛ يضع الحديث". تهذيب الكمال (219/18).

وقال العقيلي في الضعفاء (19/3): "يحدث عن الثقات بالبواطيل، ويدّعي من الحديث ما لا يُعرف به غيره من المتقدمين عن مالك وغيره".

وكذّبه إبراهيم بن المنذر. ينظر :الكامل لابن عدي(379/5)، وتهذيب التهذيب (363/6)

فلا يبعد أن يكون هذا مما اختلقه، أو سرقه من أصحاب مالك وهو الأقرب.

(2) أخرجه الخطيب في الكفاية(579/1 رقم579) قال: أخبرنا أبو بكر البرقاني، قال: أنا محمد بن عبد الله بن خَمَيْرُويَه الهروي، قال: أنا الحسين بن إدريس، قال: ثنا ابن عمار عن معن، قال: سألت مالكا ...

شيخ الخطيب هو: الإمام الحافظ الثقة المشهور أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البرقاني، قال عنه الخطيب: "كان ثقة ورعًا ثبتًا، لم نر في شيوخنا أثبت منه...". تاريخ بغداد(374/4)، وقال عنه أبو الوليد الباجي: "ثقة حافظ". تذكرة الحفاظ(183/3).

وشيخ شيخ الخطيب ترجم له السمعاني في الأنساب (400/2) فقال: "هو أبو الفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن خميرويه بن سيار ،الخميروي، الكرابيسي، الهروي، من أهل هراة، كان ثقة فاضلا عالما".

وخَمِيرُويه: "بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وضم الراء". الأنساب (400/2).

والحسين بن إدريس بن مبارك أبو علي الأنصاري الهروي، ذكره ابن حبان في الثقات. (193/8)، وقال عنه الدارقطني: "كان من الثقات". لسان الميزان(272/2)، وقال عنه الذهبي: "الإمام المحدّث الثقة الرحّال ، كان صاحب حديث وفهم". سير أعلام النبلاء (113/14).

وابن عمّار هو: محمد بن عبد الله بن عمار المخرّمي –بالمعجمة والتشديد- الأزدي، أبو جعفر البغدادي، قال عنه ابن حجر: ثقة حافظ. تقريب التهذيب (ص489).

ومعن هو: ابن عيسى بن يحيى بن دينار الأشجعي مولاهم ، أبو يحيى المدنى القزاز، إمام ثقة مشهور، روى له أصحاب الكتب الستة، قال عنه الحافظ: "ثقة ثبت ، قال أبو حاتم : هو أثبت أصحاب مالك". تقريب التهذيب (ص542).

فهذا الإسناد صحيح جدا، مسلسل بالثقات.

وهذا هو القول المشهور عنه، من رواية أصحابه الثقات الأثبات، وقد صح عنه بالأسانيد من أربعة أوجه وفيهم: معن بن عيسى القزاز، وأشهب، وهما أثبت أصحاب مالك.

وقد نَسبَ له هذا القولَ: ابنُ أبي زيد القيرواني[1]، والبيهقيُّ[2]، والخطيبُ البغدادي[3]، وابنُ عبد البر[4]، والقاضي عياضُ[5]، والسخاويُّ[6].

المطلب الرابع-الآثار المروية في أداء الحديث بالمعنى

الفرع الأول-باب جواز الرواية بالمعنى:

8- عن ابن بُكَير قال: "رُبّما سمعتُ مالكا يُحدّثُنا بالحديث فيكون لفظه مختلفا بالغداة وبالعشيّ[7]".

(1) في: الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ (ص151).

(2) ينظر: فتح المغيث(142/3)، وتدريب الراوي(101/2).

(3) في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (34/2 رقم1103)، والكفاية في معرفة أصول علم الرواية(420/1)

(4) في: جامع بيان العلم وفضله (164/1).

(5) في: ترتيب المدارك(185/1)، والإلماع (ص178).

(6) في: فتح المغيث (142/3).

(7) أخرجه الخطيب في: الكفاية (450/1رقم 648) قال: أخبرنا أبو حازم الأعرج عمر بن أحمد بن إبراهيم الحافظ بنيسابور قراءة، قال: أنا: أبو محمد القاسم بن غانم بن حمويه المهلبي، قال: أنا محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، قال: سمعت ابن بكير يقول ...

شيخ الخطيب من مشايخه الذين أكثر عنهم وقال عنه: "من أهل نيسابور، لقيته بنيسابور، وكتبت عنه الكثير، وكان ثقة صادقا عارفا حافظا، يُسمِعُ الناسَ بإفادته، ويكتبون بانتخابه". تاريخ بغداد (272/11).

وأما القاسم بن غانم المهلّبي فقال عنه الحاكم: "لم يعجبني روايته لتاريخ يحي بن بكير". لسان الميزان (464/4).

والبوشنجي من رجال البخاري، قال عنه ابن حجر: "ثقة حافظ". تقريب التهذيب (465).

وابن بُكير هو يحي بن عبد الله بن بكير المخزومي مولاهم، المصري، تكلموا فيه، وفي سماعه من مالك خاصة؛ قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وكان يفهم هذا الشأن". الجرح والتعديل (165/9)، وقال النسائي: ضعيف: وقال في موضع آخر: ليس بثقة، تهذيب الكمال(208/11) وذكره ابن حبان في الثقات. (262/9).

قال ابن عدي: كان جار الليث بن سعد، وهو أثبت الناس فيه، وعنده عن الليث ما ليس عند أحدكم، وقال مسلمة بن قاسم: "تُكلِّم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب"، وقال الخليلي: "كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث".

وقال ابن قانع: "مصري ثقة". تهذيب الكمال(208/11)، وقال ابن حجر: "قد ينسب إلى جده، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك". تقريب التهذيب (592).

الفرع الثاني- المعنى التحليلي للأثر ومقارنته بما سبق:

هذا الأثر يفيد جواز الرواية بالمعنى؛ لكنه يُشعر بقلة ذلك عن مالك؛ كما تفيده لفظة (ربما) فهي للتقليل.

وقد نسبَ له هذا القولَ: الخطيبُ البغداديّ[1]، والقاضي عياضٌ[2]، والحافظُ السخاويّ[3].

ولكنّ ابن بُكَير قد خالف غيره من أصحاب مالك، وهم: أشهب، وابنُ عبد الحكم، وابنُ عفير، ومعنُ بن عيسى، فقد رووا عن مالك عدم جواز الرواية بالمعنى في حديث النبي عليه الصلاة والسلام، وجوازه في غير الحديث المرفوع إذا أصاب المعنى.

وعليه فإذا حملنا قول ابن بُكير على غير المرفوع ائتلفت الآثار ولا تعارض، وإن أخذنا بالإطلاق كان في روايته مخالفة صريحة للمشهور عن مالك، وهو ممن لا يحتملُ تفرده عن مالك، فقد تكلموا في سماعه منه، وأنه كان يتفرد عنه[4].

وعليه فإن روايته شاذة لمخالفته من هو أوثق وأرجح، وأكثر عددا، كيف وفيهم مثل معن بن عيسى، وأشهب؟

وقد لاح لي معنى آخر تُقبل فيه رواية ابن بُكير إذا حملنا أقوال مالك المانعة على الاستحباب، كما نصّ على ذلك القاضي عياض ونسبه لأئمة المالكية[5]، وهو أن الإمام مالكا يستحبّ الرواية باللفظ ويتحرّاها، ويمنع الرواية بالمعنى في الحديث النبوي لمن لم يكن عالما بما تحيله مدلولات الألفاظ والمعاني، ويدل على ذلك ما ثبت:

9- عن معن بن عيسى: كان مالك بن أنس يقول: "لا تأخذ العلم من أربعة، وخذ ممن سوى ذلك، لا تأخذ من سفيه معلن بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه، وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، **ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يُحدّث**".

(1) الكفاية (450/1رقم648).

(2) الإلماع (ص156).

(3) فتح المغيث (139/3)..

(4) ينظر: تهذيب التهذيب(209/11)، وتقريب التهذيب (ص592).

(5) الإلماع (ص156).

قال إبراهيم بن المنذر: "فذكرت هذا الحديث لمطرف بن عبد الله اليساري مولى زيد بن أسلم، فقال: "ما أدري ما هذا، ولكني أشهد لسمعت مالك بن أنس يقول: **لقد أدركت بهذا البلد - يعني المدينة - مشيخةً لهم فضل وصلاح وعبادة يُحدّثون، ما سمعتُ من واحدٍ منهم حديثاً قط. قيل: ولِمَ يا أبا عبد الله ؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يُحدّثون**"[1].

10- عن معن بن عيسى قال: "قلتُ لمالك بن أنس: يا أبا عبد الله، كيف لم تكتب عن الناس، وقد أدركتهم متوافرين؟ فقال :أدركتُهم متوافرين، ولكن لا أكتب إلا عن رجل يعرف ما يخرج من رأسه"[2].

(1) أخرجه يعقوب الفسوي في: تاريخه (383/1) ، ومن طريقه: المروذي في العلل ومعرفة الرجال (ص149 رقم 328)، والخطيب في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (139/1رقم168) قال الفسوي: حدثنا إبراهيم بن المنذر حدثني معن...

وإسناده صحيح عالٍ، فإبراهيم بن المنذر هو الحزامي، روى له البخاري وأصحاب السنن سوى أبي داود، وقد وثقه ابن معين، والدارقطني، والخطيب، وغيرهم. ينظر: تهذيب التهذيب(167/1).

وأما معن بن عيسى فقد مضى في أول البحث وأنه: "ثقة أثبت الناس في مالك".

وأما مطرّف فهو: ابن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري، الهلالي، أبو مصعب المدني (ابن أخت الإمام مالك). ثقة، روى له البخاري وغيره. تقريب التهذيب (ص534).

وممن أخرجه بسند صحيح عال: العقيلي في: مقدمة الضعفاء (13/1)، وابن عدي في: الكامل (92/1)، ورواه الرامهرمزي في: المحدث الفاصل (ص403) وابن عبد البر في التمهيد (66/1) كلهم من طرق عن إبراهيم بن المنذر به.

(2) أخرجه الخطيب في الكفاية (389/1رقم514) قال: أخبرني أبو الوليد الحسن بن محمد الدربندي قال أنا محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان الحافظ ببخارى قال أنا خلف بن محمد قال ثنا أبو عصمة أحمد بن محمد اليشكري قال سمعت عبد الله بن حماد يقول سمعت إبراهيم بن المنذر يقول سمعت معن بن عيسى....

شيخ الخطيب قال عنه ابن النجار: "صدوق مُكثر"، ووصفه الذهبي بـ :"الشيخ الإمام الحافظ، الجوال". السير(297/18)

وشيخه يلقّب "غُنجار" ترجم له الذهبي في السير(304/17) ووصفه بقوله : "الإمام المفيد الحافظ، محدّث بخارى، وصاحب " تاريخها... ثم قال: "ما بلغتني أخباره كما ينبغي، وما هو ببارع المعرفة".

وأما خلف بن محمد فهو: أبو صالح الخيّام، وصفه الذهبي بقوله: "الشيخ المحدّث الكبير... كان بندار الحديث بما وراء النهر".

قال الحاكم وابن أبي زرعة : "كتبنا عنه الكثير، ونبرأ من عهدته، وإنما كتبنا عنه للاعتبار"، وقال الذهبي: "روى عنه أبو سعد عبدالرحمن بن الإدريسي، وغمزه وليّنه وما تركه". السير(70/16). لسان الميزان(404/2).

فمثله لا يُطرح، فقد اعتبر الأئمة حديثه، وقد توبع على هذا الأثر كما سيأتي.

وأما أبو عصمة أحمد بن محمد اليشكري، فلم أقف على ترجمته.

وشيخه عبد الله بن حماد أبو عبد الرحمن الآملي -بالمد وتخفيف الميم المضمومة- قيل هو: تلميذ البخاري ووراقه كما في التقريب، وسكت عنه. تقريب التهذيب(300/1)، وإبراهيم بن المنذر هو الحزامي، ثقة كما سبق في الأثر السابق.

والخلاصة أن الضعف فيه يسير، يقويه الطريق السابق، فهو به حسن لغيره.

قال الحافظ السخاوي: "ولانتشاره- أي: التحديث بالمعنى- أجاب مالك من سأله: لم لم تكتب عن الناس وقد أدركتهم متوافرين؟ بقوله: لا أكتب إلا عن رجل يعرف ما يخرج من رأسه" ، وكذا تخصيصه ترك الأخذ عمن له فضل وصلاح إذا كان لا يعرف ما يحدث به بكونه كان قبل أن تدون الكتب والحديث في الصدور؛ لأنه يخشى أن يخلط فيما يحدث به، فيه إشارة كما قال شيخنا[1] إلى أنهم كانوا يحدثون على المعاني، وإلا فلو حفظه لفظا لما أنكره[2].

المطلب الخامس- الآثار المروية في اختصار الحديث والتقديم والتأخير:

الفرع الأول-باب اختصار الحديث والتقديم والتأخير

12- عن عبد الله بن عبد الحكم قال: قال أشهب: "سألتُ مالكا عن الأحاديث يُقدّمُ فيها ويُؤخَّرُ والمعنى واحد؟ فقال: أمّا مَا كان منها من قول رسول الله ﷺ فإنى أكره ذلك، وأكره أن يُزاد فيها ويُنقص منها، وما كان من قول غير رسول الله ﷺ، فلا أرى بذلك بأسا إذا كان المعنى واحدا" [3].

(1) أي: الحافظ ابن حجر العسقلاني.

(2) فتح المغيث(3/138-139).

(3) أخرجه ابن عبد البر في: جامع بيان العلم وفضله (164/1) من طريق محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والخطيب في الكفاية (511/1رقم792) من طريق عبد الله بن عبد الحكم كلاهما عن أشهب به.

وإسناده قوي، وقد سبق تخريجه مفصلا في أول البحث.

13-عن يعقوب بن شيبة قال: "كان مالك لا يرى أن يختصر الحديث إذا كان عن رسول الله ﷺ[1]".

الفرع الأول-المعنى التحليلي للآثار:

تدل آثار الباب على عدم جواز اختصار الحديث وتقطيعه بغية الاقتصار على بعضه ، وهو ما يسمى بتقطيع الحديث على الأبواب، وعلى عدم حذف شيء منه.

وقد نسب هذا القول للإمام مالك: يعقوب بن شيبة[2]، والخطيب البغدادي[3]، وابن عبد البر[4]، والسخاوي[5].

قال السخاوي: "فإن كان- أي: الحذف- لشك فهو كما قال ابن كثير وتبعه البلقيني وغيره سائغ، كان مالك يفعله كثيرا تورعا؛ بل كان يقطع إسناد الحديث إذا شك هو كما قال في وصله"[6].

(1) أخرجه الخطيب في: الكفاية (424/1رقم586) قال: أخبرني أبو الفضل عبيد الله بن أحمد بن على الصيرفي، قال: أنا عبد الرحمن بن عمر الخلال، قال: ثنا محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة قال: قال جدي: كان مالك...، شيخ الخطيب وثقه الذهبي بقوله: "الشيخ الثقة المأمون". سير أعلام النبلاء (350/17)، وعبد الرحمن بن عمر الخلال، أبو الحسين المعدل المعروف بابن حمة الخلال، قال عنه الخطيب: "كان ثقة". التاريخ (301/10).

وأما محمد بن أحمد بن يعقوب بن شيبة، أبو بكر السدوسي مولاهم، فثقة أيضا كما في تاريخ بغداد (373/1).

وجَدُّه إمام ثقة حافظ مشهور، وثقه الخطيب وغيره، وممن تفقه على مذهب مالك، صاحب المسند المعلل.

قال عنه الذهبي: "ولد في حدود الثمانين ومئة، وسماعاته على رأس المئتين. ينظر: سير أعلام النبلاء (477/12)."

قلت: وعليه فإنه لم يُدرك مالكا، فقد ولد بعد وفاة مالك، وهي سنة 179هـ ، وإسناد هذا الأثر منقطع.

لكن له شاهد يقويه من رواية أشهب، وهي قوية الإسناد كما سبق، عند الخطيب، وابن عبد البر، وفيها أن أشهب قال: "سألت مالكا عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد؟ فقال: أما ما كان منها من قول رسول الله ﷺ فإني أكره ذلك، وأكره أن يُزاد فيها وينقص منها، وما كان من قول غير رسول الله صلى الله عليه و سلم فلا أرى بذلك بأسا؛ إذا كان المعنى واحدا".

والشاهد في قوله: "أكره أن يُزاد فيها وينقص منها" والاختصار نقص من الحديث.

فالأثر حسن لغيره بهذا الشاهد.

(2) وقد صح عنه.

(3) ينظر: الكفاية (424/1رقم586).

(4) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (164/1).

(5) ينظر: فتح المغيث (151/3).

(6) المصدر نفسه.

الخاتمة

الحمد لله حقّ حمده، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله، محمد ﷺ، وعلى آل بيته، وجميع صحبه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أهم النتائج:

وبعد البحث في الآثار المسندة عن الإمام مالك في علوم الحديث في حُكمِ "رواية الحديث بالمعنى، وتقطيعه، واختصاره، وذلك من خلال جمعها من الكتب الأصيلة التي تعنى بالرواية بالأسانيد، فقد خلصتُ إلى الأقوال الآتية:

الأولى- عدم جواز الرواية بالمعنى في حديث النبي ﷺ مطلقا، وجوازها في غيرها إذا أصاب المعنى، وهذا هو القول المشهور عنه، وقد رواه عنه جماعة من أثبت أصحابه بأسانيد صحيحة وقوية.

الثاني- عدم جواز الرواية بالمعنى في حديث النبي ﷺ لمن لم يكن عارفا بمدلولات الألفاظ، عالما بمعانيها، فإن كان عالما جازت الرواية والأخذ عنه.

وهذا روي عنه أيضا بأسانيد ومتون محتملة، وصححه بعضهم، وحملوا قوله في عدم الجواز على الكراهة، واستحباب التقيد بالألفاظ.

وهذا القول هو قول جمهور أهل العلم من الصحابة، والتابعين، والمحدثين، والفقهاء، ونُسِب إلى أصحاب المذاهب الأربعة، والآثار عن السلف في هذا الباب لا تكاد تحصر، وقد نقل منها الخطيب في الكفاية شيئا كثيرا، وعليه استقرّ العمل كما قال السخاوي رحمه الله [1].

وأما ما يتعلق باختصار الحديث فصحّ عن الإمام مالك أنه كان لا يرى اختصاره.

وقد ظهر لي من خلال البحث في المصادر وفرة المرويات عن الإمام وكثرتها، مع اختلاف النقول عنه، مما يحتّم دراستها دراسةً علميةً حديثيةً، للخروج بنتائج سليمة من حيث صحتها أو ضعفها.

(1) ينظر: فتح المغيث (143/3).

ثانيًا- أهم التوصيات:

الاهتمام بالآثار المروية عن الإمام في علوم الحديث، ودراستها دراسة علمية وفق أصول وضوابط علم الحديث؛ لتتميّز ويُعرف منها الصحيح والمردود.

==========

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

1- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للحافظ أبي يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، مكتبة الرشد – الرياض 1409هـ، تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس.

2- الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (ت 544هـ) ، المكتبة العتيقة ،الطبعة الأولى ، 1379هـ- 1970م،تحقيق : السيد أحمد صقر.

3- الأنساب، للحافظ أبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، (ت 562هـ) ، الطبعة الأولى، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند. تحقيق عبد الرحمن المعلمي.

4- تاج العروس من جواهر القاموس، للعلّامة أبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى ، الزَّبيدي (ت 1205هـ) طبعة درا الهداية، تحقيق مجموعة من المحققين.

5- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى ت سنة 748هـ، الطبعة: الأولى، دار الكتاب العربي –بيروت- سنة النشر: 1407هـ - 1987م. تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري.

6- تاريخ بغداد، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ) . دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى.

7- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، طبعة مكتبة الرياض الحديثة – الرياض، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف.

8- تذكرة الحفاظ، للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى (ت 748هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1419هـ- 1998م تحقيق زكريا عميرات.

9- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت

544هـ)، الطبعة الأولى، الناشر مطبعة فضالة- المحمدية. المغرب.

10- التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، للحافظ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المالكي (ت 474 ه)، دراسة وتحقيق أحمد لبزار.

11- تقريب التهذيب، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت 852هـ) ، دار الرشيد، سنة النشر 1406 – 1986 ، مكان النشر سوريا، تحقيق محمد عوامة.

12- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463هـ) ، طبعة مؤسسة قرطبة، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوى و محمد عبد الكبير البكري.

13- تهذيب التهذيب، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت 852هـ) ، الطبعة الأولى 1404 هـ - 1984 م دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

14- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي، (ت 742هـ) ، الطبعة الأولى ، 1400 – 1980، مؤسسة الرسالة – بيروت- تحقيق : د. بشار عواد معروف.

15- جامع بيان العلم وفضله، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (ت 463هـ) ، طبعة مؤسسة الريان - دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1424هـ-2003م تحقيق: أبي عبد الرحمن فواز أحمد زمرلي.

16- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463هـ) ، مكتبة المعارف - الرياض تحقيق د. محمود الطحان، 1403هـ.

17- الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، للإمام أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني (ت 386هـ) ، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، تحقيق محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ.

18- الجرح والتعديل، للحافظ أبي محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي (ت 327هـ)، الطبعة الأولى، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند-، تحقيق عبد الرحمن المعلمي.

19- حلية الأولياء، للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430هـ) ، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الرابعة ،1405هـ.

20- ذم الكلام وأهله، لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي (ت

481هـ)، مكتبة العلوم والحكم، سنة النشر 1418هـ-1998م المدينة المنورة. تحقيق عبد الرحمن عبد العزيز الشبل.

21- سير أعلام النبلاء، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ) ، طبعة الرسالة، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين.

22- الضعفاء الكبير للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العُقيلي (ت 322هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان. حققه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي.

23- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي(ت 902هـ)، طبعة الأوقاف السعودية ، الطبعة الأولى ، 1403هـ، تحقيق: علي حسين علي.

24- الكامل في ضعفاء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عَدِي، (ت 365هـ)، الطبعة الثالثة، دار الفكر، تحقيق سهيل زكار، و يحي مختار غزاوي.

25- الكفاية في معرفة علم أصول الرواية، للحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، (ت 463هـ)، دار ابن الجوزي، تحقيق ماهر الفحل، الطبعة الأولى 1432هـ.

26- لسان الميزان، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت 852هـ)، طبعة مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة ، 1406هـ – 1986 م، تحقيق دائرة المعرف النظامية – الهند.

27- المعرفة والتاريخ، للحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت 347هـ)، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت- تحقيق خليل المنصور.

28- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للحافظ بدرالدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، (ت 855هـ) ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، تحقيق أبي عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل.

29- المغرب في ترتيب المعرب، للعلّامة أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز، (ت 610ه)، الطبعة الأولى، مكتبة أسامة بن زيد، بتحقيق محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار.

30- الملل والنحل، للعلامة محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ت (548هـ) دار المعرفة - بيروت طبع سنة 1404هـ، تحقيق : محمد سيد كيلاني.